على ضوء ما تقدم يمكن ادراك الطبيعة التكاملية للعمل التنموي الزراعي في المستويات المحلية والقطرية والقومية والدولية. كما يمكن التأكيد على الأهمية التي ستلعبها المؤسسات الاهلية واجهزة التنمية المحلية في تفعيل نشاطات التنمية.

واخيرا فانه لا بد من ادراك الابعاد الموضوعية للعمل التنموي الزراعي، وذلك لاسهامه المباشر في تجذير الانسان فوق ارضه. ولا بد وان تهيأ له قوميا الظروف القانونية والمادية والفنية ليستكمل دوره على النطاقين المحلي والقطري. وليس بعيدا عن المنال تهيئة الظروف القانونية والفنية على اقل تقدير.

وخاتمة هذا القول ان الدراسة الميدانية التالية سوف تلقي الاضواء على مدى توفر الامكانات الفنية.

وعليه، يمكن الافتراض ان تلعب نقابة المهندسين الزراعيين، كاحدى المؤسسات التنموية ذات الطاقات الفنية دورا متقدما لقيادة العمل التنموي على النطاق المحلي، ودورا مشاركا في عملية تدريب وتأهيل الكوادر الفنية، ودورا مساهما في مراكز البحوث والمختبرات.

الخصائص العامة للمهندسين الزراعيين الموجودين في الضفة الغربية:

تأخر تأسيس نقابة للمهندسين الزراعيين في المملكة الاردنية الهاشمية حتى عام ١٩٦٦، وقد ضمت النقابة في عضويتها حتى اواخر ذلك العام ماية وتسعون عضوا[٣] عمل منهم في الضفة الغربية واحد واربعون مهندساً زراعياً في دوائر الزراعة والاقراض الزراعي والتعليم الزراعي، كما عمل بالضفة الغربية عدد آخر من المهندسين الزراعيين غير المقيمين ممن كانوا يعملون في رئاسات الاقسام والدوائر المركزية الاخرى في عمان.

وبعد حزيران سنة ١٩٦٧، وما تلاها من انقطاع فيما بين الاجهزة في الضفتين، دخل الضفة الغربية اعداد لا بأس بها من المهندسين الزراعيين امكن استيعاب العديدين منهم في دوائر الزراعة والتربية والتعليم واستحدثت دائرة مركزية هي - دائرة البحث العلمي والارشاد - في الجهاز الزراعي الحكومي. وكان يعمل في الضفة الغربية بين سنوات ٦٨ الى ١٩٧٣، ماية وخمسة وعشرون مهندساً زراعياً في المجالات المختلفة وخاصة في دائرتي الزراعة والتربية والتعليم. واستمر التوازن النسبي المطرد فيما بين دخول المهندسين الزراعيين الجدد وفرص استيعابهم حتى اواخر عام ١٩٧٣. ثم بدأ هذا التوازن في الاختلال وازدادت حدته بعد ذلك العام. وتشير الاحصائيات المتوافرة الى ان

عدد المهندسين الزراعيين العاملين بالضفة الغربية حتى نهاية عام ١٩٨٢ هو ماية وثمان وعشرين مهندسا زراعيا. اي بزيادة ثلاث فرص عمل فقط خلال عشر سنوات، ويستدل من ذلك ان فرص العمل المتاحة في المؤسسات الزراعية الاهلية او الاعمال الزراعية الحرة كانت تشغل من قبل مهندسين زراعيين تركوا العمل في المؤسسات الرسمية لاسباب مختلفة، وان الشواغر التي نتجت عن ذلك لم تشغل اصلا في تلك المؤسسات.

ومن اصل مايتي مهندس زراعي - امكن احصاؤهم حتى اواخر عام ١٩٨٢ - ارتحل الى خارج الضفة بحثا عن عمل خمسة وثلاثون مهندساً زراعياً وبقي سبع وعشرون مهندساً زراعياً آخر عاطلا عن العمل.

وبتحليل البيانات التي امكن جمعها عن المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية تتضح الخصائص والسمات التالية:

يبين الجدول رقم (١) التوزيع النسبي لنوع العمل الذي يمارسه المهندسون الزراعيون في الضفة الغربية. فهناك حوالي ٢٣,٥٪ من المهندسين الزراعيين يعملون في دوائر الزراعة، يليهم ١٧٪ يمتهنون العمل الزراعي الحر، ونفس النسبة يدرسون في سلك التربية والتعليم بينما يتقاسم التعليم الزراعي والتعليم الجامعي والاعمال الحرة غير الزراعية ما نسبته ٦٪ بالتساوي وقد استوعبت الجمعيات التعاونية الزراعية مؤخرا ٨٪ من المهندسين الزراعيين، بينما بقي ما يقارب ١٦٪ بدون عمل حتى اواخر عام ١٩٨٢.

ولعل المدقق في مثل هذه البيانات يلاحظ:

١. ان نسبة عالية من خريجي سنوات ١٩٧٣، وحتى ١٩٨٠، لم تتمكن من ايجاد فرص عمل لها في الضفة الغربية فارتحلت عنها، او ان مثل هذه النسبة لم تدخل الضفة الغربية اصلا. والمؤشر على ذلك واضح من معطيات الجدول رقم (٢) حيث يلاحظ ان ٦٣٪ من المهندسين الزراعيين (١٠٤ مهندسا) الموجودين في الضفة الغربية هم خريجو ١٩٧٣ فما قبل. بينما تنحدر هذه النسبة انحدارا حادا لتصل الى ١٢٪ من خريجي عام ٧٤ - ٧٩، ثم تعود هذه النسبة الى الارتفاع ثانية لتصل الى ٢٥٪ من خريجي عام ٨٠ - ٨٢، اي انه في خلال ست سنوات (٧٤ - ٧٩) لم يدخل سوى عشرين مهندسا زراعيا. بينما دخل الضفة الغربية واحد واربعون مهندسا زراعيا خلال السنوات الثلاثة الاخيرة (٨٠ - ١٩٨٢).

٢. من المتوقع ان تتزايد اعداد المهندسين الزراعيين العائدين الى الضفة الغربية - بعد التخرج من